

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بجلال اسمه وعظيم سلطانه واصلي واسلم على
اشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
تعريف التضخم : أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة ، مع ملاحظة أن
يحتوي على الآتي :-

- 1- ارتفاع في المستوى العام للأسعار .
- 2- استمرار ارتفاع في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة وهذا يعني أن قفزة في الأسعار لا
تسمى تضخماً .

أسباب التضخم :-

- 1- التضخم الناشئ عن الزيادة في الطلب (ويسمى تضخم الطلب)
يكون في ذروته عند تشغيل كامل عناصر الإنتاج وإذا صاحب زيادة في كمية (عرض النقود)
في المجتمع فتصبح هناك أموال كثيرة تطارد سلعا قليلة . فهلا عرفنا لماذا زيادة عمق السوق .
- 2- التضخم الناشئ عن الزيادة في التكاليف ويسمى تضخم التكاليف
- 3- التضخم المستورد

آثار التضخم :-

يؤدي عادة إلى انخفاض في قيمة النقود أي انخفاض في القوة الشرائية للنقود . أي توجد علاقة
عكسية بين التضخم وبين قيمة النقود أي القوة الشرائية للنقود اكبر المتضررين من التضخم هم
أصحاب الدخل الثابتة ولكن أصحاب الأموال المتغيرة يستفيدون لان الإرباح ترتفع في حالة
التضخم البسيط كما أن التضخم يفيد المدين ويضر الدائن بافتراض شخص اقترض من شخص
مبلغ (50) ألف ريال يقوم المدين بسداد القرض بقيمته وهو (50) ألف ريال لا زيادة ولا نقصان
ولكن الدائن عندما يستلم قيمة القرض الـ(50) ألف عند القرض كان يشتري بها أفخم أنواع
السيارات والآن لا يستطيع أن يشتري بها الأدنى من الوينيات (سيارات النصف نقل) .ينطبق هذا
على أصحاب المدخرات من يدخر دراهمه في السحارة وقت التضخم لا تشتري له قطعة ارض
يقف فيها ابنه بدراجة سيكل . (طلعوا دراهمكم يا الشيبان)

علاج التضخم :-

يختلف علاج التضخم باختلاف مسبباته ففي حالة التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على السلع
والخدمات وهو النوع الشائع في معظم حالات التضخم تستخدم الدولة ما يسمى بالسياسة المالية
وهي الإنفاق الحكومي والضرائب حيث أن المطلوب تخفيض الطلب الكلي ليتساوى مع العرض
الكلي من السلع والخدمات ، تقوم الدولة بتخفيض الإنفاق الحكومي أو فرض ضريبة أو زيادة
الضريبة الحالية ، ويمكن للدولة ان تستخدم إحدى الوسيلتين أو كلاهما ، فعندما تقلل الحكومة من
إنفاقها في الميزانية فهي تخفض الإنفاق الكلي في المجتمع وإذا صاحب ذلك زيادة الضريبة فإن
أثر الضريبة يقع على الأفراد حيث تسحب الحكومة منهم جزءاً من النقود التي في أيديهم فيقل
طلب الأفراد على السلع والخدمات فيقل الطلب الكلي ، ويمكن أيضاً للدولة تخفيض كمية النقود
المعروضة في الاقتصاد عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يقلل السيولة في أيدي
الأفراد والبنوك والمؤسسات .

الركود الاقتصادي

تعريف الركود الاقتصادي حالة تمر بالاقتصاد الوطني يعاني فيها من انخفاض في الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستهلاكي الحكومي وفي الاستثمار وفي الطلب الخارجي) مما يؤدي إلى تكس السلع في مخازن الشركات وكسادها في الأسواق بالرغم من انخفاض الاسعار ، وينتج عن ذلك تدهور في معدل النمو الاقتصادي وانتشار البطالة .

أسبابه : يحدث نتيجة لعجز الطلب الكلي عن شراء السلع والخدمات المعروضة في الأسواق فتتخفض الاسعار ، إلا أن الانخفاض في الاسعار يشجع المشتريين على الشراء فتتكس البضائع في المخازن وتستمر هذه الحالة قائمة طالما توجد فجوة بين الطلب الكلي على السلع والخدمات وبين العرض الكلي منها .

آثاره : مع انخفاض المستوى العام للأسعار في حالة الركود ترتفع القيمة الحقيقية للنقد ، لأنها علاقة عكسية بين التغير في الأسعار والتغير في قيمة النقود أي القيمة الشرائية للنقد ، كما تم الإشارة إن أصحاب المدخرات وقت التضخم التي لا تشتري له قطعة ارض يقف فيها ابنه بدراجه سيكل يشتري بها كيلو في كيلو . هيه بس بدون صك .

وتجدر هنا الإشارة إلى أن الركود يجب على المجتمع علاجه في حالة حدوثه بأسرع ما يمكن بل العمل على تجنب حدوثه لأنه يسبب أضرار كبيرة بالاقتصاد الوطني .

علاجه : حيث إن سبب الركود يكمن في قصور الطلب الكلي عن شراء السلع فإنه يجب تحريك هذا الطلب ليتحقق التوازن بين العرض والطلب ويتم ذلك باستخدام الطرق التالية :-

1- زيادة الإنفاق الحكومي في الميزانية العامة . حدث في الميزانية الأخيرة للدولة .
2- تخفيض الضرائب . وتجدر الإشارة إلى تخفيض أسعار المحروقات كان الإشارات الاستباقية لهذا الأمر .

3- زيادة كمية النقود : حيث أن زيادة كمية النقود تزيد من السيولة في المجتمع فيرتفع الطلب الكلي .

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة يمكن أن تستخدم السياسات المشار إليها أعلاه (زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب وزيادة كمية النقود) إما مجتمعة أو كلاً على حدة حسب الحاجة بشرط العمل على التنسيق فيما بينها وبأسلوب منظم بحيث لا يؤدي التمادي في استخدام هذه السياسات إلى تحول الركود إلى حالة من حالات التضخم .

الجدير ذكره هنا رصد حالات التضخم التي مرت على المملكة العربية السعودية

تعرضت المملكة العربية السعودية لحالتين من التضخم :-

الحالة الأولى : في الفترة من 1375-1377هـ 1955-1957م

نشأ التضخم في هذه الفترة بسبب التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي مع ثبات مفاجئ في عائدات النفط مما أدى إلى حدوث عجز شديد في الميزانية العامة للدولة ، فاتخذت التدابير العاجلة بوضع برنامج الإصلاح المالي الذي ركز على إزالة سبب التضخم وهو زيادة المصروفات عن الإيرادات .

الحالة الثانية : في الفترة من 1395-1398هـ

حدثت حالة التضخم الثانية في الفترة بين 1395-1398هـ نتيجة لارتفاع العائدات البترولية التي أدت إلى زيادة دخل الدولة كما أدت إلى زيادة دخول الأفراد فارتفع على أثر ذلك الإنفاق الحكومي كما ارتفع إنفاق الأفراد على السلع والخدمات فتم الاستعانة بالاستيراد من الخارج فواجه عقبات تمثلت في عدم توفر الموانئ والاتصالات والطرق المناسبة إضافة إلى أن الدول الكبيرة

واجهت في نفس الفترة موجة تضخم كبيرة ، فظهر لدينا التضخم بنوعيه : تضخم داخلي "تضخم الطلب" وتضخم خارجي "تضخم مستورد"

حالة التضخم الثالثة تم قتلها في مهدها وتم السيطرة عليه لتشكل ولادة طفرة المدن الاقتصادية :
1427-1428هـ 2006-2007م

فهو تضخم الأسهم المفرط ، فظهر عندنا التضخم بنوعيه تضخم الطلب وتضخم الجهل والوعي الاستثماري لدى السواد الأعظم من المتداولين

من ناحية السيطرة على التضخم فتمت والله الحمد وبدأت إشارات معالجة ما بعده من زيادة الإنفاق الحكومي ، سك النقود استخدم منها (50%) والنصف الثاني راح يظهر لنا إن شاء الله تعالى في النصف الرابع من عام 2009 إن كنا من الإحياء بسك نقود من فئة المائتين والخمس مئة ريال ، وسوف تعاد التسهيلات مرة أخرى وقد استخدمت استخدام مقنن أو النصف منها ، ظهر لي ذلك جليا في تغطية اكتتاب كيان آخر يوم ، فلن يكون هناك ركود بإذن الله .

مع ثبات أسعار البترول والاحتباس الحراري الذي يشهده الكون راح يزيد الطلب على البترول لأن أوروبا موعدة بصيف قارص يضطرون استخدام المكيفات وتحتاج زيادة في إنتاج الطاقة الكهربائية مما يعني زيادة على البترول يدعم هذا النظرة المتوقعة وصول سعر البرميل إلى (120) ، مع انخفاض مصروفات الفرد السعودي بعدم استخدام المكيفات لتحول الطقس أوربيا عندنا راحت فيها شركة الكهرباء . لا تلق لها بال ههههه تحليل وتخليل .

أما تضخم الجهل والوعي الاستثماري فحدث ولا حرج كثرة المحللين والمننديات وهذا شيئا يعتبر إيجابي بقوة حتى وإن اختلفت الآراء بين المحللين فنحن الآن في المفروزة لنخبة من المحللين بإذن الله تعالى . فهل تم التصحيح عندنا بطريقة **DZ** للأسعار والمفاهيم، لنبدأ طفرة قادمة نحن في مخاضها تصاحب طفرة المدن الاقتصادية على قرار المدن الصناعية.(1)

نقطة يجب ذكرها وهي مرتبطة ارتباط وثيق بهذه العملية **عملية توليد النقود** من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية لأنها تؤثر تأثيراً كبيراً على كمية النقود الموجودة في الاقتصاد ولابد أن نعرف :- وديعة في بنك بقيمة (1000) ريال ونسبة الاحتياطي القانوني :-

مضاعف الائتمان المصرفي = $1 \div \text{نسبة الاحتياطي القانوني}$

$$4 = 25/100 = 0.25/1 =$$

إذن إجمالي الودائع = $4000 = 4 \times 1000$

نفترض أن مؤسسة النقد العربي السعودي قررت أن يحتفظ كل بنك تجاري بنسبة 20% من كل وديعة تودع فيه على هيئة احتياطي قانوني ونفترض أن الوديعة التي أودعها شخص ما هي (1000) ريال سعودي ، يقوم البنك التجاري الذي استقبل الوديعة الأولية بالاحتفاظ باحتياطي مقداره (قيمة الوديعة × نسبة الاحتياطي) أي :

$$200 = 100 \div 20 \times 1000$$

مبلغ الـ (200) ريال يحتفظ البنك به في المؤسسة ولا يستطيع أن يتصرف فيها لكن هل نتوقف بالطبع لا ولكن البنك التجاري أصبح لديه من الوديعة الأولية مبلغ مقدار (800) ريال وهي قيمة الوديعة (1000) ريال مطروحا منها قيمة (200) ريال يقوم البنك بإقراض هذا المبلغ (800) ريال إلى شخص آخر ، هذا الشخص يودعه في بنك آخر هذا البنك سيقوم بالاحتفاظ بنسبة احتياطي مقداره $(160 = 100 \div 20 \times 800)$ ريال)

جدول يوضح عملية توليد النقود بواسطة النظام المصرفي

البنك	الوديعة	الاحتياطي القانوني	المتبقي من الوديعة
-------	---------	--------------------	--------------------

الأولية فيه	20%	الذي يمكن للبنك إقراضه للغير
الرياض	1000	200
العربي	800	160
الأهلي	640	128
الأمريكي	512	409.6
باقي البنوك	2048	1638.4
الإجمالي	5000	4000

يتضح من الأمثلة السابقة أن قيمة مضاعف الائتمان المصرفي تتوقف على نسبة الاحتياطي القانوني ، والعلاقة بينهما كما نرى عكسية فكلما كبرت نسبة الاحتياطي قلت قيمة المضاعف والعكس صحيح ،

والحكمة من تغيير نسبة الاحتياطي التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية هي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقوم البنوك التجارية في الاقتصاد الوطني ، فكلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني قلت مقدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان (توليد النقود) والعكس صحيح كلما قلت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان (توليد النقود)

مع العلم أننا لا نعاني من أزمة اقتصادية بسببها لا قدر الله تم تصحيح السوق أو هبوطه بحده بل تصحيح لمخاض طفرة قادمة تسمى طفرة المدن الاقتصادية على قرار طفرة المدن الصناعية ولكن الفرق أن المدن الاقتصادية تقوم على المواطن ويقوم بها من حيث زيادة دخله ومدخراته ، فلا خوف ولا وجل .

فلن يستقر سوقنا فجأة كما يشاع أو قتله أو مرضه بل حتى نصل للأسواق العالمية لأبد من هذه الطفرات .

تذكر هذه المقولة جيد أ لن نصل إلى هايبر ماركت على طول ونتطور حيث وصل الآخرون بل لأبد من :

دكان الحارة ثم بقالة ثم سوبر ماركت ثم هايبر ماركت

فقد يقول قائل وصلنا لها هذه فكيف ! نقول له نفس الحال والمآل في سوق المال فلا بد من طفرات تمر به توابك أو تتماشى مع طفرات الاقتصاد الوطني .

من ابداعات الاستاذ

عبدالله الحربي

هدية لنادى خبراء المال